المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العربية
الواقع والطموحات

الأستاذة/ لولاشي ليلى(*)

الملخص:

يحتل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة متميزة ضمن أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الدول العربية والإسلامية، ويتوقع لهذه المؤسسات أن تكون قاطرة للنمو الاقتصادى فى هذه الدول خلال العقود القادمة، وسنحاول إبراز أهميته وأهم الصعوبات التي تعيق تطوره في الدول العربية.

Resume:

Le secteur PME occupe une place primordiale parmi les priorités du développement économique est sociale au pays arabes. Il est probable qu'ils sont une locomotive du développement économique dans ces pays durant les décennies prochaine ; on essaiera dans cet article de faire apparence de son importance et les principales difficultés qui entravent son développement dans pays arabes.

مقدمـــــة:

لقد أصبح من المؤكد اليوم في العالم المتقدم والأقل تقدما، الإهتمام والتركيز الكبير على سياسة الإستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك لدورها الفعال في تكوين الدخل القومي، وخلق فرص عمل واسعة، وجذب المدخرات، وإيجاد فرص كبيرة لإقامة المشاريع ذات التكلفة الرأسمالية المنخفضة، كما أن معظمها يستخدم المواد الخام المحلية، أو المنتجات نصف المصنعة الناتجة عن الصناعات الكبيرة، كما أنها تقوم بتلبية احتياجاتها من بعض المنتجات الوسيطة بحيث تمارس دوراً مؤثراً في تكامل الصناعات.

(*) أستاذ مساعد في كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. جامعة باتنة- الجزائر:
leila_mounira@yahoo.fr

والدول العربية ليست بمنأى عن هذه التطورات، لذا تهدف الدراسة إلى توضيح أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، فضلا عن بيان أهم ملامح وخصائص هذه الصناعات ومدى ملاءمتها لاقتصاديات الدول العربية، والصعوبات التي تواجه تطورها، في ظل التطورات المتسارعة بفعل اتساع نطاق ظاهرة العولمة.

أولاً: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن صعوبة تحديد تعريف معين للمؤسسات الصغيرة المتوسطة تكمن في عدم انتهاج هذا النوع لسياسة موحدة ودقيقة ولذلك ارتأينا في مبحثنا هذا ضرورة تحديد فيما تتمثل هذه الصعوبة وكذا تحديد المعايير التي يقوم عليها تحديد التعاريف المختلفة.

١-١: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يلاحظ في الوهلة الأولى سهولة تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تتمثل في مجمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية، التجارية، والمقدمة للخدمات ما عدا المؤسسات الزراعية ولكن تكمن صعوبة تعريفها في وضع الحدود الفاصلة بين المؤسسات الكبرى من جهة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة أخرى وهل هذه الحدود هي نفسها في كل دول العالم.

١-٢- معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لقد خلصت إحدى الدراسات المتخصصة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى وجود أكثر من ٢٥٠ تعريفا، وهذا لاختلاف المعايير المعتمدة فمنها ما يعتمد على حجم العمالة، حجم المبيعات، حجم الأموال المستخدمة، حصة المؤسسة من السوق، طبيعة الملكية...الخ[١].

ولإزالة هذا الغموض اعتمد المختصون في هذا المجال على معيارين في تعريف هذا النوع من المؤسسات، المعايير النظرية أو النوعية من جهة والمعايير المادية أو

الحدية أو الوضعية من جهة أخرى، إلا أن المعايير الأكثر استخداما هي المعايير الثانية (المعايير المادية، الكمية).

أ ـ المعايير الكمية: يخضع تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لجملة من المعايير والمؤشرات الكمية، لقياس أحجامها ومحاولة تميزها عن باقي المؤسسات، ومن بين هذه المعايير نذكر: حجم العمالة، حجم المبيعات، قيمة الموجودات، التركيب العضوي لرأس المال، القيمة المضافة، رقم الأعمال، رأس المال المستثمر..الخ، ونشير الى أن المعيار الأكثر استخداما هو معيار حجم العمالة، وكذلك حجم رأس المال، وهذا نتيجة لسهولة الحصول على المعلومات المتعلقة بهما.

أ ـ ١ـ حجم العمالة: يعتمد هذا المعيارعلى عدد العاملين في التفرقة بين المؤسسات، وهناك اختلاف كبير بين الدول المتطورة والنامية فيما يتعلق بتطبيق هذا المعيار، حيث تعتبر المؤسسات الصغيرة في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، مؤسسات متوسطة وربما كبيرة في دول أخرى[٢]، وحسب هذا المعيار تنقسم المؤسسات الاقتصادية إلى ثلاث أنواع:

ـ المؤسسات الاقتصادية الكبرى.

ـ المؤسسات المصغرة أو وحدات الاستغلال الفردي.

ـ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[٣].

ب ـ المعيار المالي أو النقدي: يستند هذا المعيار إلى: رأس المال ـ رقم الأعمال ـ حجم المبيعات.

جـ ـ المعايير النوعية: يعتقد من يستخدم المعايير النوعية بأن النشاط الاقتصادي والاجتماعي يمكن أن يكون محددا لنوع المؤسسة ويتخذ في ذلك عدة معايير لوضع الحدود الفاصلة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وباقي المؤسسات الاقتصادية. ولتحديد هذه المعايير بدقة يعتمد الكثير من المختصين على ما ورد في كتاب «Staley» حيث يرى أن أية مؤسسة يمكن اعتبارها صغيرة أو متوسطة إذا توفرت فيها خاصتين من الخصائص التالية على الأقل:

- استقلالية الإدارة: عادة ما يكون المسيرين أصحاب المؤسسة.
- تعود ملكية المؤسسة أو رأسمالها لفرد أو مجموعة أفراد.
- تمارس المؤسسة نشاطها محلياً، إلا أن اجتياحها للأسواق يمكن أن يمتد خارجيا، كما أن أصحاب المؤسسة والعاملون فيها يقطنون منطقة واحدة.

تعتبر هذه المؤسسة صغيرة الحجم إذا ما قورنت بمؤسسة كبيرة تمارس نفس النشاط[٤].

ثانيا: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية:

٢-١-: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية:

لا يوجد تعريف محدد متفق عليه يحدد ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، نتيجة لاختلاف المعايير المتبناة لتقديم تعريف لهذه المؤسسات فهناك دول تعتمد معيار العمالة أو رأس المال المستثمر أو التطور التقني، وهذا ما نجم عنه نتائج متباينه تبعا لتباين الدول وطبيعة هياكلها الاقتصادية والاجتماعية، فمثلا: في دول مجلس التعاون الخليجي، تعرف الصناعات الصغيرة بأنها تلك المنشآت التي يبلغ متوسط رأسمالها المستثمر أقل من مليوني دولار، أما الصناعات المتوسطة فتتمثل بالمنشآت التي يستثمر كل منها من ٢ مليون وأقل من ٦ ملايين دولار، بينما تعد الصناعات كبيرة إذا بلغ رأس المال المستثمر فيها ٦ مليون دولار فأكثر[٥]، وأما جمهورية مصر العربية تمزج بين عدد العاملين وقيمة الأصول الثابتة حيث تعرف وزارة الصناعة المصرية بأنها «تلك المنشآت التي لا تزيد أصولها الثابتة عن (٥٠٠) ألف جنية مصري و يتراوح عدد العاملين مابين١٠ ـ ١٠٠ عامل»، أما الجزائر فتعرفها على مؤسسات إنتاج السلع والخدمات تشغل من ١٠ إلى ٢٥٠ شخص، ولا يتجاوز رأس مالها ١٥ مليار دينار جزائري، كما يشترط أن تستوفي معايير الاستقلالية[٦].

وهنا تجدر الإشارة بأنه فى الدول العربية يتم استخدام أكثر من معيار فى التعريف الواحد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ويجب التأكيد على:

أولاً : هناك عديد من الدول التى تعتمد معايير مختلفة لتعريف المشروعات الصغيرة من العمالة والمبيعات أو الاستثمارات وبالتالى هناك مصادر مختلفة للاحصاءات عن المشروعات الصغيرة وذلك تبعاً للمعايير المستخدمة .

ثانياً : حتى التعريف المستخدم للمشروعات الصغيرة لمعيار معين ليس موحد فى الدول فعلى سبيل المثال هناك دول تعرف المؤسسات الصغيرة على أنها المؤسسات التى يعمل بها أقل من ٥٠ عامل مثل مصر بينما دول أخرى تعرفها بأنها تلك المؤسسات التى يعمل بها أقل من ١٠ عامل مثل الأردن والعراق واليمن[٧] .

وبدون الدخول في توضيح تفاصيل هذه التعاريف والمعايير المتبناة، يمكن القول بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتسم بمحدودية أعداد العاملين فيها وتعتمد في أعمالها على الفنون الإنتاجية البسيطة في تكوينها إضافة إلى تركيز إدارة معظم هذه المؤسسات في أشخاص مالكيها وهذا ما تأخذ به عادة العديد من الدراسات التي يتم إعدادها في هذا المجال لتمييز هذه المؤسسات عن غيرها من المؤسسات الكبيرة .

٢-٢-: خصائص الصناعات الصغيرة والمتوسطة ومدى ملاءمتها لاقتصاديات الدول العربية:

أ ـ سهولة التأسيس (النشأة) : تستمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عنصر السهولة في إنشائها من انخفاض مستلزمات رأس المال المطلوب لإنشائها نسبيا ، حيث إنها تستند في الأساس إلى جذب و تفعيل مدخرات الأشخاص من أجل تحقيق منفعة أو فائدة تلبي بواسطتها حاجات محلية في أنواع متعددة من النشاط الاقتصادي[٨]، وهذا ما يتناسب والبلدان العربية، نتيجة لنقص المدخرات فيها بسبب ضعف الدخول .

ب ـ تتميّز الصناعات الصغيرة والمتوسطة بالانتشار الجغرافي مما يساعد على تقليل التفاوتات الإقليمية، وتحقيق التنمية المكانية المتوازنة، وخدمة الأسواق المحدودة التي لا تغرى المنشآت الكبيرة بالتوطّن بالقرب منها أو بالتعامل معها[٩] .

جـ ـ جودة الإنتاج : إن التخصص الدقيق والمحدد لمثل هذه المؤسسات يسمح لها بتقديم إنتاج ذو جودة عالية، حيث يعتمد النمط الإنتاجي فيها على مهارات حرفية ومهنية، مما يجعلها تستجيب بشكل مباشر لأذواق واحتياجات المستهلكين، وهو ما يسهل عملية التكيف والتطور وتستجيب بذلك للتقلبات المفاجئة في توفير المنتجات[١٠]، وتسمح مثل هذه الخصائص بإنتاج سلع وخدمات في الدول العربية تنافس المنتجات الأجنبية التي تتوافد إليها من كل مكان خصوصاً في ظل انضمام معظم الدول العربية إلى منظمة التجارة العالمية ومشروع الشراكة الاوروميتوسطية.

د ـ تستخدم هذه الصناعات فنوناً إنتاجية بسيطة نسبياً تتميّز بارتفاع كثافة العمل، مما يساعد الدول العربية التي تعانى من وفرة العمل وندرة رأس المال على مواجهة مشكلة البطالة دون تكبّد تكاليف رأسمالية عالية[١١].

هـ ـ تتوفر على نظام معلومات داخلي يتميز بقلة التعقيد وهو ما يسمح بالاتصال السريع صعوداً ونزولاً بين إدارة المؤسسة وعمالها، أما خارجياً فنظام المعلومات يتميز بدوره بالبساطة نتيجة قرب السوق جغرافيا وهي في مثل هذه الحالة قليلة الحاجة إلى اللجوء إلى دراسات السوق المعقدة؛ لأن التحولات على مستوى السوق الداخلي يمكن رصدها بسهولة من قبل المسيرين[١٢]، ومثل هذا النظام المعلوماتي البسيط يتناسب مع القدرات والمهارات التنظيمية والإدارية لمسيري ومالكي المؤسسات العربية.

و ـ التكنولوجيا المستخدمة في المشاريع الصغيرة والمتوسطة ملائمة لإمكانيات البلدان العربية، حيث تكون كثيفة العمل وبسيطة وتكلفتها منخفضة، والمهارات العمالية بسيطة فتنخفض الحاجة إلى تدريب العمال، بالإضافة إلى هذا فإن الخامات المرتبطة بهذه التقنيات غالباً ما تكون متوفرة مالياً والمهارات العمالية المطلوبة لها بسيطة.

٢-٣-: أهمية المشروعات الصغيرة فى الدول العربية:

تعتبر المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة النمط الغالب

للمشروعات في الدول العربية، فهذه المؤسسات تساهم في توفير فرص عمل لقاعدة عريضة من قوة العمل العربية تقدر بحوالى ثلث القوة العاملة أو يزيد، وساهمت بنحو ٩٦٪، من الناتج المحلى الاجمالى فى اليمن عام ٢٠٠٥م، وحوالى ٧٧٪، ٥٩٪، ٢٥٪ في كل من الجزائر، فلسطين، السعودية على الترتيب خلال نفس العام، فى حين تتراوح مساهمة هذه المؤسسات ما بين ٢٥٪ ـ ٤٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى المصرى و٨٠٪ من إجمالى القيمة المضافة التى ينتجها القطاع الخاص ويعمل به حوالى ثلثى القوة العاملة وثلاثة أرباع العاملين فى الوظائف الخاصة خارج القطاع الزراعى. أما عن الجانب الاحصائي فقد أقرت منظمة الخليج للاستثمارات الصناعية أن عدد الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي ٥٤٣٩ مؤسسة صناعية صغيرة أي ٧ر٦٦٪ من إجمالي الصناعات، و١٤٨٩مؤسسة صناعية متوسطة أي ٣ر١٨٪ من إجمالي الصناعات في المجلس .بمعنى أن عدد الصناعات الصغيرة والمتوسطة يبلغ ٦٩٢٨مؤسسة أي ٨٥٪ من إجمالي المؤسسات الصناعية، وما قيمته ٨٥٤٥ مليون دولار أي ٩٪ من إجمالي الاستثمارات الصناعية وتوظف ٣٦٣ ألف عامل أي ٢ر٥٤٪ من إجمالي العمال في المؤسسات الصناعية، ووفقا لإحصائيات ذات المصدر فإن عدد هذه الصناعات في الإمارات ٢٥٢٨ ما يمثل ٩٤٪ من إجمالي المؤسسات الصناعية في الإمارات وتوظف ١٥٠ ألف عامل بقيمة استثمارات ١٥٥٤ مليون دولار، أما في السعودية فيبلغ عددها ٢٢٨٤ مؤسسة أي ٧ر٧٤٪ من إجمالي الصناعات في البلاد وتوظف ١٢٦ ألف عامل أي ٨ر٣٧٪ من إجمالي العاملين في الصناعات التحويلية بقيمة استثمارات ٥١٢١ مليون دولار[١٤].

أما الجزائر فحسب الإحصائيات التي قدمتها وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية لسنة ٢٠٠٦ فإن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يبلغ ٢٦٩٨٠٦ مؤسسة توظف ٢٦٩٨٠٦ عامل منها ٥١٣٤٣ مؤسسة صناعية توظف ١٨٢٨٩ عامل و١٠٦٢٢٢ مؤسسة صناعية تقليدية توظف ٢١٣٠٤٤عامل[١٥].

أما عن درجة اهتمام الدول العربية بالصناعات الصغيرة والمتوسطة، فتتفاوت من دولة إلى أخرى. فمثلاً في مصر يكاد يقترب عدد الجهات الراعية للصناعات الصغيرة والمتوسطة من ٤٠ جهة، ولكن هذه الجهات كانت تفتقد إلى التنسيق فيما بينها إلى غاية سنة ٢٠٠٤، حيث صدر الأمر إلى الصندوق الاجتماعي للتنمية للقيام بهذا الدور، كما جاء بالقانون إنشاء نظام الشباك الواحد لتلقي طلبات الترخيص لإنشاء هذه الصناعات.

أما في دول مجلس الخليج أشارت ورقة بحثية لإتحاد غرف المجلس إلى أنه لا توجد لدى هذه الدول سياسات اقتصادية وحوافز محددة خاصة بهذه الصناعات. فالسياسات والإجراءات المطبقة تعتبر ذات طبيعة عامة، بل أنها منحازة ضدها «ضد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة»[١٦].

أما في الجزائر فقد تم إنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية لتشرف على هذه المؤسسات. وفي عام ١٩٩٦ تم إنشاء الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب والتي تضطلع بمهمة مساعدة الشباب الراغبين في إنشاء مؤسساتهم الخاصة، وتقدم لهم القروض بسقف لا يتعدى ١٠ ملايين دينار جزائري. كما تم في عام ٢٠٠٤ إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومراكز التسهيل في معظم الولايات الجزائرية، إلى جانب صندوق رأسمال المخاطر لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[١٧].

أما بالنسبة لتونس فتوجد عدة مسارات منها الصندوق الوطني للنهوض بالصناعات الخفيفة والصناعات الصغيرة، ونظام الشباك الموحد لتلقي طلبات تأسيس الشركات، إلى جانب البنك التونسي للتضامن المتخصص بتوفير قروض لخرجي الجامعات بسقف لا يتجاوز ١٠ آلاف دولار لإقامة صناعات صغيرة بالإضافة إلى صندوق ضمان الاقتراض لفائدة الصناعات الصغيرة والمتوسطة. وفي السودان قام البنك الصناعي بتخصيص إدارة لتمويل الوحدات الصناعية الصغيرة، وإنشاء شركة خاصة تابعة للبنك تهتم بجلب المعدات لهذه الصناعات، كما خصص ١٥٪ من

السقف الائتماني للبنك للمؤسسات الصغيرة، بالإضافة إلى إعفاء أصحابها من شرط المساهمة في ثلث رأس مال التكلفة الكلية للمؤسسة. وتقديم المساعدات الفنية والاقتصادية مجانا.

أما عربياً فقد تم إنشاء اتحاد عربي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالقاهرة إلا أن هذا الأخير لا يلعب دوراً فعالاً لأنه يبقى مجرد فضاء لمنتديات الحوار وعقد الندوات[١٨].

ثالثاً: الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان العربية:

إن الباحث في أهم الدراسات العربية التي تمت في معظم الدول العربية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، يصل الى نتيجة مفادها أن هذه المؤسسات تعاني من صعوبات متشابهة في أغلب هذه الدول، والتي تحد من قدرتها على العمل والمساهمة في المؤشرات الاقتصادية المختلفة، وسنحاول ابراز أهم هذه الصعوبات:

أ ـ الصعوبات التمويلية: التي يمكن تلخيصها فيما يأتي

ـ تعتمد هذه المؤسسات على التمويل الذاتي، أي على المدخرات الفردية التي عادة ما تكون غير كافية، نتيجة لضعف المداخيل في أغلب الدول العربية، ولهذا تلجأ هذه المؤسسات إلى التمويل الخارجي أو الائتمان، وهنا تصطدم بصعوبة الحصول على الأموال التي تحتاجها لممارسة نشاطها.

ـ تردد المصارف التجارية في منحها القروض القصيرة أو الطويلة مما يزيد من حدة مشكلة التمويل نتيجة للشروط الصعبة التي تضعها لتوفير الأموال، وطلب البنوك لضمانات عينية ذات قيمة، نادرا ما تتوفر لدى هذه المؤسسات وتفضيلها تمويل الأنشطة التجارية (استيراد ـ استيراد) على الأنشطة الإنتاجية[١٩].

ب ـ العوائق المؤسسية:

نظراً لتعقد اللوائح التى تحكم إنشاء وتشغيل المشروعات الصغيرة، فان

أغلبها يفضل العمل خارج القطاع المنظم ،ويعمل هذا كعقبة إضافية أمام المشاركة النشطة لهذه المشروعات ويحد من إمكانيات إقامة روابط مع المشروعات الأكبر[٢٠].

جـ ـ العوائق الثقافية :

مازالت المفاهيم الثقافية السائدة فى المجتمعات العربية تصور الوظيفة الحكومية على أنها الملاذ المثالي من حيث الأمان والاحترام الاجتماعى ، الأمر الذى يشكل عقبة فى طريق أصحاب المشروعات[٢١].

د- ضعف دراسات جدوى اقتصادية دقيقة :

فصاحب المؤسسة الصغيرة يفتقد عادة إلى الكفاءة اللازم توفرها عن إعداد دراسة جدوى المشروع ، كما أنه كثيراً ما يخلط بين أعمال المشروع والأعمال الخاصة ، أي أنه لا يفصل بين الذمة المالية للمؤسسة والذمة المالية الخاصة به ، مما يؤدي إلى محدودية الأرباح المحتجزة ، كما أن الملكية الفردية أو العائلية تستوجب تعيين الأبناء والأقارب بصفة عادية لإدارة المؤسسة ، ومنها ممارسة الصلاحيات بشكل مركزي وبالتالي التأثير على النمو السريع للمؤسسة[٢٢].

هـ ـ المشكلات التسويقية :

ـ نقص الكفاءات التسويقية والقوى البيعية عموما ، وعدم الاهتمام بالبحوث التسويقية ، ونقص المعلومات عن حاجات السوق في ظل المنافسة ، وشدتها بين هذه المؤسسات والمؤسسات الكبرى من ناحية ، والمنافسة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية والمؤسسات الأجنبية من ناحية أخرى.

ـ نقص الخبرة وظهور صناعات ومنتجات بديلة باستمرار وبتكلفة أقل إضافة إلى عدم وجود أسواق جديدة ، وضيق الأسواق القديمة ، بسبب التدفق غير المنضبط للسلع المستوردة من جهة ولضعف القدرة الشرائية من جهة أخرى[٢٣].

الخاتمـــــة:

يحظى موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باهتمام جل الدول المتقدمة والنامية على حد السواء ، وقد رأينا مدى أهمية هذه المؤسسات في الدول العربية وعرضنا أهم المشكلات التي تعاني منها هذه المؤسسات وتعترض طريقها نحو النمو والتطور . لذا على الدول العربية إتخاذ عدة تدابير وإجراءات لتفعيل دور هذا القطاع وتنميته، لهذا الغرض نقترح :

١ـ تسهيل الحصول على التمويل : من خلال إقامة مؤسسات مالية متخصصة لتمويل هذا القطاع، وتشجيع البنوك على منحها القروض بأسعار فائدة ميسرة، واستحداث هيئات لضمان قروض هذه المؤسسات .

٢ـ تسويق منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : لهذا على الدول العربية أن تهتم ببناء أجهزة قوية لتسويق منتجاتها بوضع سياسات تسويقية تتناسب مع ظروف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العربية من خلال الاهتمام بالدعاية والإعلان وتنشيط مبيعاتها في السوق الداخلية والخارجية .

٣ـ وضع إستراتيجية واضحة ودقيقة للجهاز الاداري من شأنها أن تؤدي إلى تغيير الذهنية والممارسات السائدة في الادارات التي تعتبر عائقاً كبيراً إمام هذه المؤسسات .

٤ـ تعزيز الترابط والتشابك بين الصناعات الصغيرة والمتوسطة العربية من جهة وبين المؤسسات الكبيرة من جهة أخرى عن طريق توسيع وتطوير التعاقدات من الباطن فيما بينها وتشجيع تحويل العمل للصناعات الصغيرة والمتوسطة من قبل الصناعات الكبيرة بحيث تعمل الصناعات الصغيرة والمتوسطة على رفد احتياجات هذه المؤسسات الكبيرة .

٥ـ إيجاد قنوات تنسيق لتبادل الخبرات بين الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، وإيجاد تكامل فيما بينها عن طريق حرية انتقال رؤوس الأموال واليد

العاملة والمنتجات بين هذه الدول للقضاء علي نطاق ضيق السوق المحلي، وإقامة سوق عربية مشتركة في المستقبل.

٦- تفعيل دور الاتحاد العربى للصناعات الصغيرة و المتوسطة من خلال تفعيل ممارسته لمهامه واختصاصاته وخبراته ودعم ومساندة الصناعات والجمعيات والنقابات والاتحادات التي تعمل في مجال الصناعات الصغيرة.

التهميـــش:

١ـ إسماعيل شعباني، ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في العالم، الدورة التدريبية حول: تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، سطيف، الجزائر، ٢٥ـ ٢٨ ماي ٢٠٠٣م.

٢ـ محفوظ جبار المؤسسات المصغرة الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها – دراسة حالة المؤسسات المصغرة في ولاية سطيف خلال الفترة ١٩٩٩ـ ٢٠٠١ـ مجلة العلوم الإنسانية، العدد ٥، بسكرة، الجزائر، ص٢٠٠٣م، ص٢١٤.

٣ـ خوني رابح، حساني رقية، آفاق تمويل وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الدورة التدريبية حول: تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، سطيف، الجزائر، ٢٥ـ ٢٨ ماي ٢٠٠٤م.

٤ـ زغبيب شهرزاد، عيساوي، المؤسسات المتوسطة والصغيرة في الجزائر ـ واقع وآفاق ـ الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، الاغواط، الجزائر، ٨ ـ ٩ افريل، ٢٠٠٢م، ص١٧٢.

٥ـ د. نوزاد عبد الرحمن الهيتي،الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي، الوضع القائم والتحديات المستقبلية، العدد ٣٠، ٢٠٠٦م.

٦ـ ليلى لولاشي، التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مساهمة القرض الشعبي الجزائري ـ وكالة بسكرة ـ رسالة ماجستير، بسكرة، الجزائر، ٢٠٠٥م، ص٦٥

٧ـ حسين عبد المطلب الأسرج، صيغ التمويل الاسلامي كآلية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية وتعزيز قدرته التنافسية، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية، لندن، ٢٠٠٧م.

٨ ـ إسماعيل بوخاوة، عبد القادر عطوي، التجربة الجزائرية التنموية في الجزائر وإستراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،الدورة التدريبية حول: تمويل

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، سطيف، الجزائر، ٢٥ ـ ٢٨ ماي ٢٠٠٣م، ص٤.

٩ـ حسين عبد المطلب الأسرج، مرجع سابق.

١٠ـ ليلى قطاف، سعيدة بوسعدة، الائتمان الايجاري كطريقة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع ـ دراسة حالة لمؤسسة BCR بسطيف، الدورة التدريبية حول: تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، سطيف، الجزائر، ٢٥ـ ٢٨ ماي ٢٠٠٣م، ص٥.

١١ـ حسين عبد المطلب الأسرج، مرجع سابق، بدون صفحة.

١٢ـ عبد المجيد قدي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمناخ الاستثماري، مجمع الأعمال: الملتقي الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، الاغواط الجزائر، ٨ ـ ٩ افريل ٢٠٠٢م، ص١٤٣.

١٣ـ ليلى لولاشي، مرجع سابق، ص٦٥.

١٤ـ د. نوزاد عبد الرحمن الهيتي، الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي، الوضع القائم والتحديات المستقبلية، مجلة الجندول، العدد ٣٠، العراق، ٢٠٠٦م.

١٥ـ ممدوح الولي، العرب.. مشروعات صغيرة وهموم كبيرة، ٢٠٠٤م، http://www.arabvolunteering.org/corner/archive/index.php/t-370.html

١٦ـ د. نوزاد عبد الرحمن الهيتي، مرجع سابق.

١٧ـ وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية: www.pmear-dzt.org

١٨ـ ممدوح الولي، مرجع سابق.

١٩ـ ليلى لولاشي، مرجع سابق، ص٧١.

٢٠ـ حسين عبد المطلب الأسرج، المشروعات الصغيرة في الدول العربية: الواقع والطموحات.

٢١ـ نفس المرجع

٢٢ـ ليلى لولاشي مرجع سابق، ص٧٦.

٢٣ـ فريدة لرقط، زينب بوقاعة، كاتية بوروبة، دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات النامية ومعوقات تنميتها، الدورة التدريبية حول: تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، سطيف، الجزائر، ٢٥ـ ٢٨ ماي ٢٠٠٣م، ص٩.